

خطورة الشرعنة الدولية للحاكم باسم «الرب»

محمد أنعم

للقاعدة وداعش..

الوفد الوطني يطالب بحكومة شراكة وطنية، ووفد الرياض يرفض أي شراكة وطنية ويتمسك بالقرار «2216» وكأنه نص إلهي مقدس.. والإصرار على التعطيل والعرقلة ونسف المشاورات بهذا القرار المستحيل التنفيذ الذي يتعارض حتى مع المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية التي أكدت على تشكيل حكومة شراكة وطنية ليس هذا فحسب بل إنها حددت مدة حكم الرئيس التوافقي هادي بعامين فقط وقد انتهت في 2014م، ولم تعد هناك أية شرعية لهادي على الإطلاق وفقاً للمبادرة الخليجية التي تم التوقيع عليها برعاية خليجية ودولية، وهذا دليل يؤكد تورط السعودية في شن عدوان غير شرعي على اليمن!!

إن محاولة فرض حل للآزمة اليمنية بطريقة حلول الكنيسة في القرون الوسطى مستحيل ولا يمكن القبول به من قبل أي عاقل.. وقد يزيد الأزمة اليمنية تعقيداً ويدخل المنطقة في صراعات قد تطال الجميع.

وهذا يفرض على المبعوث الدولي وسفراء الدول الـ18 الراحية للحوار

أن يرفضوا الشرعنة للإقصاء والإلغاء، والاحتثات عبر الحوار لحل الأزمة اليمنية، بل أن يتحملوا مسؤوليتها الإنسانية والأخلاقية تجاه الشعب اليمني ويضعفوا بقوة لمنع هذه المهزلة لأن السلام لن يتحقق في ربوع اليمن وينعم به الشعب اليمني إلا بتحقيق حكومة شراكة وطنية حقة تضم مختلف مكوناته السياسية وأن تحترم إرادة الشعب في اختيار حكامه وليس بفرض تجربة الانظمة الاسرية الاستبدادية على الشعب اليمني.. وتنصيب هادي ملكاً على اليمن!!

تعتُّر مشاورات الكويت بين الوفد الوطني ووفد الرياض والتي ترعاها الأمم المتحدة للشهر الثالث، يعود سببه إلى محاولات فرض حلول لا يقبلها العقل ولا المنطق ولا الواقع اليمني أو تطور الوعي الإنساني الذي تحرر من الطغيان والاستبداد وكهانة الحاكم باسم الرب في الأرض.. أو الشرعنة لمصادرة حقوق الآخرين وتحويلهم إلى مجرد عبيد وأن وعليهم أن يخضعوا صاغرين وفقاً للمرسوم «2216» الصادر عن الأمم المتحدة بالخروج من ديارهم وتسليم قراهم ومدنهم وأسلحتهم للحاكم «المقدس هادي» وحكومته من اللصوص والمتآمرين والقتلة والخونة وتمكينهم من العودة إلى العاصمة صنعاء..

لس هذا فحسب، بل أن الغرب جداً أن الوفد الوطني المكون من المؤتمر الشعبي العام وأنصار الله عندما يطالب ويتمسك بتشكيل حكومة توافقية ونائب رئيس توافقي وتشكيل لجان عسكرية وأمنية توافقية وتضم لجاناً دولية أو عندما يطالب بسحب القوات السعودية المعتدية من الحدود وفقاً لاتفاقية جدة بين اليمن والسعودية.. الخ. يعتبر رعاة الحوار تلك المطالبات زندقة وكفراً وأنه لا بد من تنفيذ أحكام محاكم التفتيش لتنفيذ مذبة جماعية للشعب اليمني بأحدث الأسلحة بما فيها المحرمة دولياً وكذلك بتشديد الحصار الجائر عليه وحرمانه من الغذاء والدواء والوقود وأبسط الحقوق الإنسانية..

هذا كله يحدث رغم أن هناك حكمة شعبية يرددها اليمنيون تقول: «إذا كان المتحدث مجنون فإن المستمع بعقله» لأنه ليس من المعقول ألا يصغي المجتمع الدولي إلا لوفد الرياض..

وهذا يجعلنا نقف بتجرد أمام مطالب الفار ووفد الرياض الذين يتمسكون وبإصرار بعودة حكومة هادي إلى العاصمة صنعاء.. وأن لا سلام ولا وقف للعدوان ورفع الحصار إلا بتسليم الأسلحة للحكومة المعنية من الرياض.. وكذلك أن يغادر الجيش واللجان العاصمة صنعاء وكل المدن ويسلموها لحكومة هادي وقوات الغزو الذين سبق لهم أن سلموا عدن وحضر موت وأبين ولحج

بريطانيا وأمريكا والسعودية تعلن الحرب على مشاورات الكويت



على اليمن منذ عام ونصف، لكن ما يجب إدراكه أن هذا الموقف لا يعبر عن موقف بقية الدول الراحية للحوار وعددها 18 دولة والتي بالتأكد لا تتفق مع وجهة النظر السعودية الأمريكية البريطانية وإلاً لكانت أصدرت بياناً مشتركاً..

هناك ترجيح بأن إصدار هذا البيان جاء لممارسة المزيد من الضغوط على الوفد الوطني، وفي ذات الوقت لتوليع واضح بفرض الحسم العسكري من خلال تضخّن البيان اشتراطات مستحيلة التطبيق والتنفيذ والقبول بها من قبل أبناء الشعب اليمني، وهي اشتراطات يتصدى لها اليمنيون بقوة منذ عام ونصف على بداية العدوان..

ويزداد الشعب اليمني تحدياً وإصراراً على مواجهة العدوان حتى النصر أو الموت..

هو «توجيه دول العدوان الشكر لدولة الكويت لاستضافتها للمحادثات اليمنية» وتقديم الدعم السياسي للمبعوث الخاص للأمم المتحدة» وهي رسالة واضحة تدعو الكويت إلى إنهاء استضافتها للمشاورات بين الأطراف اليمنية وإغلاق الطريق نهائياً أمام خيار الحوار السياسي لحل الأزمة اليمنية..

هذا إن لم يكن توجيه هذا «الشكر» بمثابة تهديد للقيادة الكويتية لوقوفها مع خيار الحوار السياسي السلمي لحل الأزمة اليمنية.. وفي قراءة لمضامين هذا البيان يلحظ أن السعودية تسعى إلى فرض سيناريو جديد على المشاورات ينسف كل ما تم التوصل إليه في الحوارات السابقة سواءً في «سلطنة عمان أو جنيف 1 و2 أو مشاورات الكويت 1»..

وهذا الموقف الرباعي ليس بجديد خصوصاً وأن هذه الدول هي أصلاً تشارك في العدوان

> أعلن وزراء خارجية كل من أمريكا وبريطانيا والسعودية والإمارات في بيان مشترك في الاجتماع الذي عقد بتاريخ 19 يوليو في لندن بشأن اليمن، أعلنوا بشكل واضح الحرب على مشاورات الكويت التي تجرى بين الأطراف اليمنية لإيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية عبر الحوار..

وعبر البيان الصادر عن الاجتماع عن وجهة النظر السعودية بشكل صارخ حيث يتضح أن مضامينه لا تختلف عن الرؤية السعودية التي تسعى إلى فرض أجندتها على اليمن بالحرب أو السلام، حيث لم يختلف البيان عن مضمون طرح وفد الرياض أو ما سبق أن صرح به المدعو عبدالمك المخلوفي أو المطالب السعودية التي تسعى إلى تحقيقها من خلف الكواليس في مشاورات الكويت..

ولعل أخطر ما في البيان الأمريكي البريطاني

«الميثاق» تنشر مشروع ميثاق الشرف لاتحاد الإعلاميين اليمنيين

في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها بلادنا انبثق الى الساحة الإعلامية اتحاد الإعلاميين اليمنيين الذي حمل على عاتقه مهمة الارتقاء بالرسالة الإعلامية وتحريرها من اختطاف الاخوان وشركائهم عبر العمل على

نقل الحقيقة وصناعة الرأي العام وفق ثوابت وطنية دون انحراف مهني أو توظيف واستغلال حزبي. وما هو اتحاد الإعلاميين اليمنيين يضع أدبياته أمام جميع الزملاء الاعلاميين والمهتمين ويتطلع الى إثرائها بالآراء

والملاحظات.. «الميثاق» وتفاعل مع رسائلها الإعلامية ودورها الوطني تنشر مشروع ميثاق الشرف الإعلامي:



10- تلتزم المؤسسات الإعلامية بحق الرد وفقاً للقانون، وينبغي للإعلامي الاعتراف بالخطأ المهني الذي يؤثر على الحقيقة، مع بيان أسباب وقوعه، وتصحيح ما قد يقع فيه من أخطاء..

11- يدرك الإعلامي أن جوهر عمله يقوم على حقه في القيام بدور الرقيب على أصحاب النفوذ والسلطة السياسية ومساءلتهم عن أدانهم الوظيفي.

12- يمارس الإعلاميون -أفراداً ومؤسسات- المهنة بعيداً عن الاستغلال، أو الكسب غير المشروع.

13- يجتهد الإعلاميون في إعداد ونشر مواد إعلامية إبداعية واحترافية، مع مراعاة استخدام اللغة السليمة، والذوق الجيد في طريقة العرض، والتوظيف الملائم للمواد المساعدة.

14- يراعي الإعلامي عند بث أي صور أو أصوات للضحايا ألا تكون مؤلمة، أو تعطي أثراً سلبياً على مشاعر ذويهم أو مشاعر الجمهور بشكل عام، كما يحرص على عدم استغلال هذه الصور أو الأصوات لغرض أخرى غير نشر الحقيقة.

ج- أولويات المرحلة الراهنة:

1- يصطف الإعلاميون اليمنيون -أفراداً ومؤسسات- في مواجهة العدوان السعودي الأمريكي، وينبذون كل من تورط في خدمة العدوان من المرتزقة والعملاء..

2- ينبغي على المؤسسات الإعلامية إبراز مطلومية الشعب اليمني، وكشف الجرائم التي ارتكبتها ويرتكبها تحالف العدوان والمرتزقة.

3- يجتهد الإعلاميون -أفراداً ومؤسسات- في تعزيز ودعم الصمود الشعبي، وموازنة الجيش واللجان الشعبية في معركة الدفاع المقدس عن الوطن.

4- يتصدى الإعلاميون للتنظيمات الإرهابية، ويعملون بدأب على تعرية الأفكار الضالة، التي تنطوي على انحراف أو تحريف لجوهر الإسلام والرسالة المحمدية..

5- يسهم الإعلاميون في تعزيز الوحدة الوطنية، ومحاربة كل الظواهر والحملات المضادة التي تستهدف الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي.

سابعاً: ميثاق الشرف الإعلامي سلطة معنوية أخلاقية تضبط الأداء الإعلامي للمؤسسات والأفراد من خلال الاحترام الطوعي لنصوص الميثاق ولقواعد المهنة الأخلاقية، ويحق لاتحاد الإعلاميين اليمنيين توجيه اللوم لأي إعلامي عضو في الاتحاد لا يحترم ضوابط النشر وفقاً لميثاق الشرف.

ب- قواعد أخلاقية عامة

1- يتحرى الإعلامي الصدق والحقيقة في اطلاع الجمهور على الاخبار والمعلومات، وعليه أن يتأكد من دقتها قبل النشر، وأن يحرص على تقديم المادة الإعلامية كما وردت دون إدخال أو تحريف لمضمونها.

2- يحترم الإعلامي الحق الفكري للأخرين، وفي حال رغبته بنقل بعض المواد من غير إنتاجه عليه أن يقوم بالإشارة الى مصدر هذه المواد.

3- يلتزم الإعلامي مبدأ الحياد واحترام الرأي الآخر، ولهذا الغرض يتعين عليه منح الفرض المتساوية لجميع الأطراف في أية قضية تتم الرأي العام.

4- يحرص الإعلامي والمؤسسات الإعلامية على الفصل الكامل في مختلف عمليات النشر بين الإعلان التجاري وبين المادة الإعلامية الموضوعية، ويستخدم الأساليب الفنية للفت انتباه الجمهور الى هذا الفرق.

5- يمتنع الإعلامي عن نشر أية مادة إعلامية تعرض على الكراهية والعنصرية، أو تشجع على العنف والإرهاب في المجتمع.

6- تلتزم المؤسسات الإعلامية بالحقوق المادية والمعنوية للعاملين فيها، وفقاً لعقود العمل أو اللوائح المالية التي يتعين أن تراعي الطبيعة الإبداعية للعمل الإعلامي.

7- يتضامن الإعلاميون في مواجهة أية انتهاكات يتعرضون لها كأفراد أو مؤسسات، ولا يضار أي إعلامي ينتصر لنفسه أو لزملائه في إطار القانون وقواعد العمل النقابي.

8- للإعلامي أن يحتفظ بحق سرية المصادر الخاصة، وعليه أن يستخدم الطرق المشروعة في الوصول الى المعلومات دون ابتزاز أو اعتداء على أحد.

9- خصوصية الأفراد يجب أن تكون محل احترام الإعلام، ويتصل بذلك احترام رغباتهم أو رغبة ذويهم في عدم الإفصاح عن أسمائهم أو عناوينهم لأسباب معنوية أو أمنية.